

## القسم الديني

﴿ الطلاق في الإسلام ﴾<sup>(١)</sup>

ان اباحة تفارق الزوجين هي نقطة متوسطة بين التقالي في الاطلاق الموجودة في الرنا الذي هو صحبة ساعة وبين التقالي في القيد الذي هو التزام عدم انفكك الاقتران مدى العمر وحد وسط بين طرفي الافراط والتفريط كما هو مشرب المنهج الاسلامي في كل الامور . وفيه تسهيل للزواج والمناكحات الراحعة عن الاتجاء للزنا اذ يستصعب الزواج اذا لم يمكن التفراق . واننا لانكر ما في التفارق من المضار التي ربما تحدث عنه ولكنها لا ترجع عما فيه من المنافع التي تستلزمه عند الموازنة الصحيحة . ولا يخفى ان ما تساوى طرفاه نفعاً وضرراً فالشأن فيه الاباحة التي هي الاصل في كل أمر وجانب الاطلاق صريح عن جانب القيد اذا تساويا

هذا وان الطلاق كذلك اذا لم يكن ثبوتاً أو إجلاء ضرورة فليس بمباح تماماً كسائر المباحات في الشرع الاسلامي بل هو من قسم المكروهات التي لا يستحسنها الشرع الاسلامي . ويتهر الطلاق شأن السفهاء لان الشرع الاسلامي ينهى عن الجفاء بكل أنواعه . ويحث على الشفقة والانصاف والمروءة وحفظ الوداد والمهد . وانما الطلاق لا بأس به اذا لم يمس بشيء من هذه المذكورات اي اذا لم يكن فيه مخالفة للانصاف والمروءة الخ .. فلا يكون الطلاق حينئذ الا كناية عن فرج ومخرج من ضنك المعيشة التي ربما تحدث بين الزوجين ولا مناص عنه الا باقتراقها واستثناء كل

(١) المقالة لأحد علماء حلب وجاءت في رسالة مكاتب المؤيد في الاستانة العلية

منها عن الآخر أو استعواضه من هو خير له منه إذ ربما يبقيان على كره  
منها أو أحدهما فيكون نكد العيش الدائم لولا الطلاق  
أترى إذا كانت الرجل عنيماً والمرأة شابة حسنة وصار هو يجب  
الانفراد والآنزواء وصارت هي تميل لآتيان مآتاتي النساء ولم يكن لأحدهما  
حاجة بالأخر فعلا م نلزمها بالتزام ما لا يلزمها من الحجر الدائم عن مبتغاهما؛  
أرأيت إذا تباعضا لأسباب ما فعلا م نلزم كلا منهما بالتزام صحبة بغيضه مدى  
عمره؟ أرأيت إذا علم الرجل أن امرأته زانية وأراد أن يفارقها بدون أن  
يفضحها ويثبت عليها ما يخل بشرفها . أرأيت إذا عجز عن إثبات ما علمه من  
آياتها الزنا فكيف نجبره على هذا الضيم؟ . ولقد رأينا كثيراً في بلادنا ممن  
يتدينون بتحريم المفارقة بدون ثبوت الزنا يلعون الزنا من نساءهم ولا  
يقدرون على إثبات ما علموه فيكشون على هذا الضيم مدى عمرهم كآتين  
غیظهم بالرغم عنهم . فلهذا هذه الحكم بإباحة الطلاق لا لأجل محض الشهوة  
ولذلك لا ترى من أهل الإسلام المترين على فضائل الأخلاق الإسلامية  
من يطلق زوجته لغير عذر مقبول من مثل هذه الأعدار . فان قيل: «فعلی  
هذا ينبغي أن يكون إبطال عقد الزواج متوقفاً على رضی كل من الطرفين  
معاً كسائر العقود . أو بيد كل منهما فأيهما لم يطب عيشه لدى صاحبه  
يفارقه لا أن يكون الرجل هو المالك لذلك دون المرأة» فنقول ليست  
أصول تفارق الزوجين في نظام الإسلام كما يتوهمه الغالط بل أن تفارق  
الزوجين أما أن يكون بإبطال عقد الزوجية وفسخ المقابلة بحيث يرد كل  
منها ما تملكه بالعقد فتسترد المرأة ما تملكته للرجل من إباحة نفسها له دوماً  
واختصاصه بها ويسترد الرجل ما جعل لها من المال بمقابلة هذه الإباحة

الدائمة كله أو بعضه بحسب ما يتراضيان عليه حين التفاسخ . فهذا التفارق بالتفاسخ يتوقف على رضا الطرفين كسائر العقود ويسمى هذا النوع بالخلع أو الخالعة . واما ان يكون تفارق الزوجين على صورة الطلاق وهي أن يترك الرجل حق استباحته الدائمة للمرأة مع استكمال المرأة كل ما جعل وشرط لها من المال والتقد . فهذا أمر موكول للزوج الا اذا شرط في أصل عقد الزواج بينهما أن يكون للمرأة ايضاً حق تطليق نفسها من الزوج فيراعى هذا الشرط وحينئذ متى شاءت طلقت نفسها واستردت تملك بضمها الدائم لزوجها بدون ان يستردهو شيئاً أو ان يتمتع عن تأدية ما شرط لها حين العقد . وبذلك تعلم ان اصول المفارقة بين الزوجين منظور فيها لصورة اصل عقد الزواج وصورة تقضه وانفكاكه . وان ما شرط في أصل العقد مرعي وليس للزوج الا الرجعية على المرأة بأنه اذا لم يشترط في العقد شيء كان أمر الطلاق بيده دونها وحيث كان هذا أمراً معلوماً مشهوراً بين سائر أفراد الأمة الاسلامية فيمكن لكل امرأة أن تشتري في زواجها ان يكون أمر طلاقها بيدها فتساوى الرجل في هذا الاستحقاق وانما كان أكثر النساء لا يشترطن ذلك لعدم الثقة منهن أن يتثبتن كتثبت الرجال على محافظة بقاء الزوجية لانهن بمقتضى تركيبهن الطبيعي اقل احتمالاً وتصبراً واشد خفة وطيشاً من الرجال واسرع تأثراً بالغضب لرقه بشرتهن ونقاوة عصبهن وكثيراً ما يستفزهن الغضب من سبب جزئي لا يتقاع الطلاق بدون استيجاب السبب له فيوقعن الطلاق في حال استيلاء الحدة عليهن ثم يندمن على ما فرط منهن فلو اشترط الطلاق لهن دائماً لفشا وقوعه وكثر توقعه مع ان كثرة وقوعه بنير السبب الداعي يستوجب الندامة وكثرة

توقعه نخل بانتظام الراحة والتأم الآفة الروحية . وهو متوقع من جانبين أكثر من توقعه من جانب الرجال

ولذلك كانت الأرجحية للرجل على المرأة في الطلاق بأن الأصل فيه أن يكون بيده دونها إذا جرى العقد على غير اشتراط شيء وللرأة ما يقابل هذه الرجحية التي للرجل وهي كون المهر الذي هو كالتن يلزم من جانبها لها لا من جانبها له . وكذلك كل ما يقضى لها من النفقة أسوة أمثالها والمصارف البيتية عائدة عليه دون ان تكلف هي بأدنى شيء حتى ان لها عليه ان يقدم لها الطعام مطبوخاً مهيباً بدون ان تكلف بطبخه . وليس له ان يكلفها بشيء من الخدم الشاقة أو السافلة مع انه مكلف بتكبد المشاق في سبيل الكسب لاجل النفقة عليها الا ان ساعته بمحض نفقتها أو سايرته بالتزام ما لا يلزمها من بعض خدماتها . وعليه كل نفقة ما يولد لها من الاولاد حتى ليس له ان يجبرها على ارضاع ولدها . بل عليه ان يستأجر له مرضعاً غيرها اذا امتنت هي عن ارضاعه .

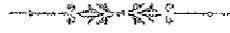
ولا يخفى أن الأرجحية التي أعطيت للمرأة هي الأنسب بضمها والأرجحية التي أعطيت للرجال هي الأنسب بقوة تثبتهم لا سيما وأنه قد دفع المهر الأول ثم يلزمه عند المفارقة دفع المهر المؤخر فقل أن يسمح الرجل بتضييع هذه الاموال التي يدفعها في المهر الأول والمهر الثاني بدون سبب ملجئ وداع قوي . وحيث كان الأصل في نظام الزوجية ان يدفع الرجل للمرأة ما يرضيها من المهر أسوة امثالها وان يشترط لها عند المفارقة مهراً ثانياً كان الأصل في المفارقة التي تقتضي خسارته في هذه الاموال دونها ان تكون موكولة اليه ولا يخفى على المنصف المتبصر مناسبة

الاصلين في الجانبين ولياقتهما بحال الطرفين فلا يقال لماذا لم يكن الاصل في الزواج ان يكون المهر من المرأة والرجحانية لها في أمر المفارقة او ان يكون بدون مهر ولا رجحانية لاحدهما على الآخر في شأن الطلاق . بل أي منهما اراد الطلاق اوقعه لان المرأة اذا ملكت امر الطلاق كذلك اكثر ايقاعه رغماً عن الزوج وليس كذلك الرجل ولذلك لا تكاد ترى من يطلق زوجته الا بعد نفورها وطلبها الطلاق او تسبها له كما ان الرجل بحسب ما فيه من زيادة الاستعداد الطبيعي للكسب ينبغي ان يكون هو المعيل للمرأة فلذلك كان عليه المهر والنفقة .

نم قد يكون الانسب بحال الطرفين بالنسبة لبعض الافراد مخالفة هذا الاصل وحينئذ يمكن الجري على خلافه بواسطة الاشتراط وانما كان هذا الاصل بالنظر لما هو الاصلح بالنسبة لحال اكثرهم ان من لم تشتط الطلاق لنفسها ولا يمكنها مفارقة زوجها عن امرها اذا ظلمها حقها بعدم ايفاء ما يترتب عليه لها او كلفها فوق ما يترتب له عليها ترفع امرها للحاكم فينهي الزوج فان لم ينته يجبره على طلاقها او يفرق بينهما مع تعريم الرجل كل ما اعطاه وشرطه لها حين المقد . فيكون حكمها كحكم من اشترط الطلاق لنفسها فلا يتمكن الرجل من ظلم المرأة ولا المرأة من ظلم الرجل ولا يجبران على ضمير بكل حال . ثم انهما معها تفارقا فلها ان يتلافيا ما فرط منها ويتراجعا اه . بالحرف

(المنار) نشرنا المقالة بحروفها على ما فيها من الخطأ اللغوي لما هي عليه من الصواب والسداد في المعنى والابانة عن محاسن الحنيفية السمجة فله در كاتبها الفاضل . وقد كنا نتذكر في مسألة الطلاق مع صاحب الدولة

رياض باشا فقال : زاد علينا الافرنج المنتقدون في التوسع بالطلاق حتى قرروا  
اخيراً أن يستقل به كل من الرجل والمرأة بعد ما كان مشروطاً عندهم باتفاقهما



### الفقه الاسلامي

كتب بعض الشيوخ من اهل العلم الواقفين على احوال العصر المتأدين  
من تأخر المسلمين وضعفهم مكتوباً مطولاً الى صديق له في القاهرة ينتقد  
فيه كتب العلم الاسلامية كلها ويبرأ الدين من الفنون المنسوبة اليه كالكلام  
واصول الفقه وفروعه ويقول انها كلها علوم ضارة ذهبت ببساطة الدين  
وسهولته وشغلت عن علوم الدنيا التي تعطى اصحابها القوة والعزة فكتب  
اليه صديقه وهو من الكتاب الفضلاء الباحثين في الشؤون الاسلامية  
مكتوباً رد فيه بعض ما جاء في المكتوب وسلم بالبعض فاحبينا ان يطلع علينا وانا  
لا سيما اهل الازهر الشريف على بعض ما يدور بين نبهاء المسلمين من  
البحث ليعلموا بالاجمال ان صراخنا ونداءنا اليهم طالبين اصلاح كتب التعليم  
وطريقته في غاية الاعتدال فاخترنا الجواب لان صاحبه لم يغفل فيه غلو الاول  
في الانكار وان كان لا يخلو مما ينكره عليه الفقهاء وها هو بحروفه :

كتابك ايها الفاضل يفي عن توغل الفكر في صراحي بعيدة مدى  
الغاية وما استخرجه من الحقائق من خبايا التاريخ امور يوافقك على بعضها  
اخوك وبعضها نظريات تحتاج الى دقيق تأمل ويضيق عن الالمام باطراف  
المناقشة فيها هذا الكتاب فأرى ارجاءها الى فرصة الاجتماع اذا تيسر اولى  
وانما هناك مسألة أحب ان لا يفوتني الآن النظر فيها رغبة في تعديل  
ما في نفسك من جهتها وايقافاً لك على فكري الصراح فيها عسانا نجمع